سلم تصحيح مقرر "البيئة القانونية"

للسنة الثانية العام الدراسي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠

- إجابة السؤال الأول:

تقع الاستثمارات المالية ضمن تصنيف الاستثمارات حسب مجالاتها. وهذه الاستثمارات لا ينتج عنها زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات، إنما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر إلى آخر، مما يعمل على تحقيق إيرادات وموارد مالية وتتمثل في القروض طويلة الأجل، والودائع في المؤسسات المصرفية. ولابد من النظر إلى أمرين :

- إن مجرد الأوراق النقدية (السائلة) أمر ضروري في النشاط الاستثماري المالي إلا أن المبالغة في سيادة هذه الأوراق على الأصول المالية تؤدي إلى سيطرة المضاربة على الاستثمار، وتجريد الاستثمار المالي من محتواه الحقيقي
- إن النقود المحلية غير القابلة للتحويل تسهم في تسيير عمليات تبادل الأوراق المالية في السوق المحلية، ولكنها لا تكون جزء من رأس المال المستثمر لعدم جذبها من الثروة الخاصة .

وبالتالي، فإن الاستثمار في حقيقة لا يتم بالضرورة مع زيادة الإنفاق من خلال السيولة المحلية فقط بسبب عجزها أمام التداول الدولي وتغطية الاحتياجات الخارجية، وهي تؤدي غالباً إلى تفاقم معدلات التضخم الذي يسبب تدهور العملة المحلية، وتحمل الاستثمار الحقيقي الممول بهذه العملة متناقضاً في قيمته .

- إجابة السؤال الثاني :

تستخدم الإعفاءات الضريبية لتوجيه الاقتصاد باتجاه معين وذلك بالتأثير في قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك وشكل هذا التأثير يختلف باختلاف الدولة ومستوى التقدم لديها. فالدول النامية تستخدم السياسة الضريبية عموماً وسياسة الإعفاءات الضريبية خاصة من أجل تخطي المشاكل التنموية لديها والمتمثلة في نقص رؤوس الأموال وضيق نطاق السوق المحلي وتخلف الأساليب الفنية والتقنية الحديثة للإنتاج والبطالة. أي من أجل حفز التراكم الرأسمالي وتشجيع الادخار والحد من الاستهلاك وتشجيع التصنيع والتصدير لسد فجوة التجارة الخارجية وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لتحقيق التقدم التكنولوجي وتشغيل اليد العاملة وتطوير المناطق النامية وتسريع وتيرة تشغيلها. أما الدول المتقدمة فتهدف من خلال هذه السياسة إلى ضمان الاستمرار في النمو مع الاستقرار، لأنها قطعت أشواطاً مهمة في تنميتها، فحققت هيكلاً إنتاجياً متماسكاً معتمدة على قطاع صناعي قوي، وتطور تكنولوجي ملحوظ.

- إجابة السؤال الثالث :

- لابد من وضع تعريف دقيق للأنشطة محل الحافز ومعايير واضحة لتطبيقه .

- لابد من تحديد بدء سريان الإعفاء الضريبي (هل هو من تاريخ الانتاج أم شهر الشركة، أم انتهاء أعمال الإنشاء ... إلخ)، فبتحديد هذا التاريخ تتحدد فاعلية الإعفاء.
- معالجة وضع المنشأة في حال تصفية المشروع بانتهاء مدة الحافز الضريبي، وهذه المعالجة لابد أن تختلف باختلاف سبب التصفية، فإما أن الكفاءة بأرباح طائلة جناها المستثمر جراء الإعفاء.
- معالجة وضع الخسائر التي تلحق بالمشروع خلال فترة الإعفاء الضريبي، هل ترحل أم لا.
- المفاضلة في ترحيل الخسائر بين إطلاقه أو تقييدها من حيث المدة.
- معالجة وضع المشروع الذي توقف خلال فترة الإعفاء لأسباب خارجة عن إرادة المستثمر.
- معالجة طريقة حساب أقساط الاستهلاك بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي.
- معالجة وضع الأرباح الرأسمالية التي تحققها المشروعات في أثناء فترة الإعفاء وبعدها.

يلاحظ من خلال سرد هذه النقاط أن غالبية المشكلات تصادف تطبيق الإعفاءات الضريبية مقارنة بالحوافز الأخرى مما يجعلها حافزاً مثيراً لتعقيدات سواء على صعيد التشريع أو التطبيق.

- إجابة السؤال الرابع:

بتطبيق قواعد الاهتلاك على هذه الأصول نقوم بطرح قيمة الأصول في ٣١/١٢/١٩٠٠ من قيمتها بتاريخ ١٩٧٠/١/١ لتحديد الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة أي ٢٠ - ١٥ = ٥/ مليون وهو مقدار النقص في قيمة هذه الأصول، بحيث يصبح الوعاء الضريبي لهذه الأصول هو ١٥/ مليون ليرة ويمكن تطبيق أسلوب الاهتلاك المعجل عليه في ١٩٧٠/١/١ من خلال افتراض أن مقدار النقص في قيمة هذه الأصول في هذا التاريخ هو ٥/ مليون ليرة ونفرض عليه ضريبة على ١٥/ مليون ليرة وعدم الانتظار إلى ١٩٧٠/١٢/٣١ حتى يجري تقييم آخر لهذه الأصول وهذا الأسلوب يحقق الميزات التالية:

- إلزام المستثمر بتجديد الأصول المستخدمة في الإنتاج خلال فترة تطبيق الاهتلاك المعجل وهي المستثمر الحافز مما يساهم في نقل التكنولوجيا التي تمتلكها الشركات المستثمرة إلى الدولة التي تستقر لها.
- تحصيل الضريبة بشكل مسبق بعد تطبيق الاهتلاك المعجل وهي المستثمر الحافز مما يساهم في الحفاظ على مركزه المالي قوياً.

بالمقابل يتصف هذا الأسلوب بالسلبيات التالية:

- يفضل هذا الأسلوب قيمة الزيادة في الأصول التي قد تحصل حتى نهاية السنة والتي لا تلحظ في تحديد قيمة الوعاء الضريبي.
- يفضل هذا النمط من الحافز عن مقدار النقص في قيمة الأصول والذي قد يزيد عن المقدار المفترض بقيمة النقص في بداية العام.

- قد ينجم عن عملية استبدال الأصول وتجديدها بيع ليس في السوق المحلية مما يثير الشك حول استفادة الدولة من عملية نقل التكنولوجيا. إضافة إلى ما تشهده عملية بيع هذه الأصول.
- من عملية المضاربة ومحاولة رفع أسعارها مما قد تعجز الدولة المضيفة عن تحمل عبء شراء هذه التكنولوجيا بهذا السعر.

د. خالد المحمد